

البرلمان يجبر جونسون على التفاوض لإرجاء بريكست

لندن - أقر مجلس العموم البريطاني السبت تعديلاً يلزم رئيس الوزراء بوريس جونسون بالتفاوض مع بروكسل على إرجاء الموعد المقرر لخروج المملكة من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر الجاري، وهو ما سارع جونسون إلى رفضه.

وبأغلبية 322 صوتاً مقابل 306 وافق النواب على التعديل الذي قدمه النائب أوليفر ليتوين والذي يهدف إلى إتاحة المزيد من الوقت للنواب لمناقشة الاتفاق الذي أبرمه رئيس الوزراء مع بروكسل من دون المخاطرة بحصول بريكست من دون اتفاق، في نهاية أكتوبر الجاري.

غير أن رئيس الوزراء سارع إلى إعلان رفضه الطلب من بروكسل لإرجاء الموعد المحدد لبريكست.

واجتمع المشرعون البريطانيون في عطلة نهاية أسبوع لأول مرة خلال أربعة عقود، وتحديداً منذ حرب الفولاند سنة 1982، للتصويت على الاتفاق الذي توصل إليه رئيس الوزراء مع القادة الأوروبيين.

وتزامن اجتماع مجلس العموم مع خروج عشرات الآلاف من المتظاهرين المناهضين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى الشوارع في لندن للمطالبة بتنظيم استفتاء جديد يعيد خيار البقاء إلى الطاولة.

وقالت جماعة "تصويت الشعب" إن المتظاهرين "سيرسلون رسالة بصوت عالٍ وواضح إلى الحكومة والنواب بانهم يجب أن يتقنوا في الناس، وليس في بوريس جونسون، لحل أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي".

وزعمت الحملة في وقت سابق أن حوالي مليون شخص شاركوا في آخر مسيرة لهم في مارس الماضي، لكن خبراء في تقدير أعداد الحشود، ذكروا أن عدد المشاركين تراوح بين 300 ألف و400 ألف شخص.

وتحتاج حكومة جونسون، التي لا تتمتع بأغلبية في مجلس العموم، إلى 320 صوتاً لإقرار الاتفاق.

ويشغل حزب المحافظين 288 مقعداً في مجلس العموم المؤلف من 650 مقعداً، مما يفرض عليه اللجوء إلى الأحزاب الأخرى والمشرعين المستقلين للتغلب على هذا النقص.

ومن المرجح أن ينجح جونسون في استقطاب المحافظين المتشددتين المؤيدين للخروج والمشرعين العماليين المعارضين الذين يريدون أن تتم العملية باتفاق. ويأمل جونسون في حشد برلمان منقسم لدعم الصفقة بعد فشل رئيسة الوزراء السابقة تريزا ماي في إقناع المشرعين بخطتها ثلاث مرات.

وقال في صحيفة "ذا صن"، السبت، إن التصويت على الخطة سيضع حداً لـ"تصل مؤلم في تاريخنا".

وكانت حملة تصويت الشعب التي تنظم المسيرة، جيمس مكغوري، إن على الحكومة الاهتمام بغضب مؤيدي البقاء في الاتحاد الأوروبي وإجراء استفتاء آخر.

وقالت الجماعة المنظمة للمسيرة المسماة "تصويت الشعب"، والمدعومة من مشرعين مؤيدين للاتحاد الأوروبي من الأحزاب السياسية الرئيسية في بريطانيا، إنها تأمل أن تجذب الآلاف من المؤيدين لجعل المسيرة إلى البرلمان "أحد أكبر وأهم الاحتجاجات التي شهدتها بلادنا على الإطلاق".

وقال المنظمون، في تغريدة السبت، "دعونا نجر استفتاءً ثانياً له القول الفصل حيث نق في الشعب وليس في بربريس جونسون لحل أزمة بريكست".

والقى عدد من السياسيين البارزين كلمات في المسيرة من بينهم عمدة لندن صادق خان، وكارولين لوكاس، البرلمانية الوحيدة عن حزب الخضر.

وقال خان، في تغريدة عن المسيرة، "يعمل الآلاف من الأشخاص من كل حذب وصوب في بلادنا ومن كل الفئات العمرية والخلفيات الثقافية، على التأكيد أن رسالتنا سوف تسمع بصوت عالٍ وواضح. امنحوا الشعب القول الفصل بشأن بريكست".

النظام الرئاسي بدل البرلماني مناورة أحزاب إيران لحل أزمتها في العراق

بغداد - يدفع صقور اليمين الشيعي الموالي لإيران في العراق، تجاه اتخاذ حركة الاحتجاج الشعبية التي انطلقت مطلع الشهر الجاري، غطاءً لتحويل النظام السياسي الذي يحكم البلاد من "برلماني"، إلى "رئاسي"، ما يمكنهم من إعادة إحكام القبضة على السلطة دون حاجة للمحاصصة مع الأكراد والسنة، ووفقاً للدستور العراقي النافذ، فإن البرلمان الذي ينتخب من قبل الشعب، هو المصدر الرئيسي للسلطات، فهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية وهو الذي يصوت على قبول البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء ومنح أعضاء كابينته الثقة.

واستيعاباً لواقع التعدد الطائفي والإثني في العراق، اتبعت الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد العام 2003، صيغة النظام ذي الأقطاب الثلاثة، الذي يتكون مما يعرف بالرئاسات الثلاث، رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

وارتبطت هذه الصيغة، بنظام غير معلن، يقوم على المحاصصة، وواقعه أن يحصل ممثل عن كل مكون من المكونات الرئيسية الثلاثة، الشيعة والسنة والأكراد، على منصب من هذه المناصب الثلاثة، بشرط أن يذهب المنصب الأهم إلى المكون الأكبر.

وبرغم أن الدستور العراقي لم ينص على شيء من هذا القبيل، إلا أن الشيعة احتكروا منصب رئيس الحكومة، وهو الأهم في النظام العراقي، منذ 2003، بحكم الأغلبية التي يملكونها، فيما ذهب منصب رئيس الجمهورية، ذو

تسكاد الأمور تخرج عن السيطرة في لبنان في ظل الاحتجاجات التي عكست الغضب الشعبي من الطبقة السياسية الحاكمة، بالإضافة إلى المواقف التي تشير إلى تقلص الثقة في قدرة الحكومة على تطبيق الإصلاحات الموعودة، ما جعل التغيير أمراً حتمياً لتجنب الانهيار.

بيروت - أصبح لبنان أقرب للأزمة المالية من أي وقت مضى، على الأقل منذ ثمانينات القرن الماضي التي شهدت دماراً مروعا خلال الحرب الأهلية، حيث تكالب حلفاء الحكومة والمستثمرون والمحتجون الذين خرجوا إلى الشوارع في مختلف أنحاء البلاد على مطالبته بمعالجة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الموعودة منذ مدة طويلة.

وقد سارعت حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري الخميس، بإلغاء خطة - بعد ساعات من إعلانها - كانت تقضي بفرض رسوم على المكالمات الصوتية عبر تطبيقات مثل واتساب وذلك في مواجهة أضخم احتجاجات شعبية منذ سنوات أغلق فيها المحتجون الطرقات واتسعلوا إطارات السيارات.

ولبنان، الذي يعد إحدى أكثر دول العالم مديونية والذي تتناقص احتياطاته الدولارية بسرعة، يحتاج على وجه السرعة إلى إقناع حلفائه في المنطقة والمناخين الغربيين بأنه سيتحرك بجديّة أخيراً لمعالجة مشكلات متعقدة مثل قطاع الكهرباء الذي يعاني من الإهدار ولا يمكن التعويل عليه.

ومن الممكن أن تغذي الأزمة المزيد من الاضطرابات في بلد يستضيف حوالي مليون لاجئ من سوريا.

وقال توفيق غاسبار، المستشار السابق لوزارة المال اللبنانية والاقتصادي السابق بمصرف لبنان المركزي وصندوق النقد الدولي، "إذا ظل الوضع (على ما هو عليه) دون أي إصلاحات جذرية ففخيض قيمة العملة أمر محتوم". وأضاف "منذ سبتمبر بدأ عهد جديد. علامات الإنذار كبيرة وفي كل مكان خاصة أن المصرف المركزي يدفع ما يصل إلى 13 بالمائة للاقتراض بالدولار".

وعلى رأس قائمة الإصلاحات في بيروت مشكلة من أعقد المشكلات هي إصلاح انقطاع الكهرباء المزمن، الذي جعل اللجوء إلى مولدات الكهرباء الخاصة ضرورة باهظة الكلفة. ويرى الكثيرون أن هذه المشكلة هي الرمز الرئيسي للفساد الذي أدى إلى تدهور الخدمات والبنية التحتية.

وتأكيداً للضغوط الخارجية، سيتوجه إلى لبنان الأسبوع المقبل بيير دوكان السفير الفرنسي المكلف بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر للمناخين الخاص بدعم لبنان وذلك للضغط على الحكومة بشأن استخدام محطات توليد الكهرباء العائمة وذلك حسب ما قاله مصرفي مطلع على الخطة.

وقال المصرفي، الذي طلب الحفاظ على سرية هويته، إن دوكان يريد إدراج



غضب متصاعد

هذه المحطات العائمة في خطة إصلاح القطاع الكهربائي.

وسيكون مضمون موازنة 2020 عنصراً أساسياً في المساعدة على الإفراج عن حوالي 11 مليار دولار صدرت بها تعهدات مشروطة من المناخين الدوليين بمقتضى مؤتمر سيدر الذي عقد العام الماضي. غير أن اجتماع مجلس الوزراء الذي كان مقرراً عقده لبحث الميزانية الجمعة، ألغى وسط الاحتجاجات الشعبية.

وكانت حكومة الحريري، التي تشارك فيها أحزاب لبنان كلها تقريبا، قد اقترحت فرض ضريبة بمقدار 20 سنتاً في اليوم على المكالمات الصوتية من خلال تطبيقات مثل واتساب وفيسبوك وفيس تايم.

وفي بلد يقوم على أسس طائفية ربما يكون انتشار الاحتجاجات على نطاق واسع على غير المعتاد علامة على تزايد الغضب من السياسة الذين شاركوا في دفع لبنان إلى هذه الأزمة.

وقال فادي عيسى (51 عاماً) الذي شارك في الاحتجاجات "لم نعد نستطيع التحمل في ظل السلطة الفاسدة، لا نريد استقالة فقط نريد محاسبة وإرجاع الأموال التي سرقت وحدث تغيير فعلي". وقال عدد من المصرفيين والمستثمرين والمسؤولين إن شروخاً جديدة ظهرت بين الحكومة اللبنانية ومقرضيها من القطاع الخاص مع تدد الثقة وندرة الدولارات.

في اجتماع لبحث الأزمة الاقتصادية في سبتمبر الماضي قال فيها "إن القليل الباقى من الرصيد المالي قد لا يكفينا لفترة أطول من نهاية السنة إذا لم نعتمد السياسات المطلوبة"، دون أن يحدد ماهية ما يقصده بالرصيد المالي.

وكانت بيروت قد تعهدت مراراً بالحفاظ على قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار والالتزام بسداد ديونها.

غير أن المصادر تقول إن الدول التي اعتادت التدخل مالياً لإنقاذ لبنان من الأزمات بشكل يعتمد عليه نفذ صبرها بفعل سوء الإدارة والفساد ولجأت إلى استخدام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في الضغط من أجل التغيير.

ومن هذه الأطراف دول عربية خليجية فتر حماسها لمساعدة لبنان بسبب النفوذ المتزايد الذي يتمتع به حزب الله المدعوم من طهران وما تراه حاجة إلى كبح نفوذ إيران المتنامي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وسبق أن قدمت الدول الغربية مساعدات مالية سمحت للبنان بتجدي الظروف الصعبة لسنوات. غير أنها قالت للمرة الأولى إنها لن تقدم أموالاً جديدة إلى أن تأخذ الحكومة خطوات واضحة صوب الإصلاحات التي وعدت بها منذ مدة طويلة.

وتأمل تلك الدول أن تتحرك الحكومة لإصلاح نظام استغله ساسة طائفيون في توزيع موارد الدولة بما يحقق مصالحهم بدلاً من بناء دولة تعمل على أسس متينة.

عدد من المصرفيين والمستثمرين والمسؤولين يقولون إن شروخاً جديدة ظهرت بين الحكومة اللبنانية ومقرضيها من القطاع الخاص مع تدد الثقة وندرة الدولارات

النظام الرئاسي بدل البرلماني مناورة أحزاب إيران لحل أزمتها في العراق

بغداد - يدفع صقور اليمين الشيعي الموالي لإيران في العراق، تجاه اتخاذ حركة الاحتجاج الشعبية التي انطلقت مطلع الشهر الجاري، غطاءً لتحويل النظام السياسي الذي يحكم البلاد من "برلماني"، إلى "رئاسي"، ما يمكنهم من إعادة إحكام القبضة على السلطة دون حاجة للمحاصصة مع الأكراد والسنة، ووفقاً للدستور العراقي النافذ، فإن البرلمان الذي ينتخب من قبل الشعب، هو المصدر الرئيسي للسلطات، فهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية وهو الذي يصوت على قبول البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء ومنح أعضاء كابينته الثقة.

واستيعاباً لواقع التعدد الطائفي والإثني في العراق، اتبعت الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد العام 2003، صيغة النظام ذي الأقطاب الثلاثة، الذي يتكون مما يعرف بالرئاسات الثلاث، رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

وارتبطت هذه الصيغة، بنظام غير معلن، يقوم على المحاصصة، وواقعه أن يحصل ممثل عن كل مكون من المكونات الرئيسية الثلاثة، الشيعة والسنة والأكراد، على منصب من هذه المناصب الثلاثة، بشرط أن يذهب المنصب الأهم إلى المكون الأكبر.

وبرغم أن الدستور العراقي لم ينص على شيء من هذا القبيل، إلا أن الشيعة احتكروا منصب رئيس الحكومة، وهو الأهم في النظام العراقي، منذ 2003، بحكم الأغلبية التي يملكونها، فيما ذهب منصب رئيس الجمهورية، ذو

انتج نظاماً عاجزاً عن تلبية متطلبات الدولة، يقضي توافق الطيف الأوسع من القوى على أي قرار مهم، ما أفرغ فكرة الديمقراطية من مضمونها، وسمح بشيوع الاتفاقات الجانبية بين القوى لتحقيق مصالحها الخاصة، وتسبب في انتشار الفساد.

وللمرة الأولى منذ 2003، تستلهم حركة احتجاج عراقية عفوية الثغرات

التي تنتج نظاماً عاجزاً عن تلبية متطلبات الدولة، يقضي توافق الطيف الأوسع من القوى على أي قرار مهم، ما أفرغ فكرة الديمقراطية من مضمونها، وسمح بشيوع الاتفاقات الجانبية بين القوى لتحقيق مصالحها الخاصة، وتسبب في انتشار الفساد.

وللمرة الأولى منذ 2003، تستلهم حركة احتجاج عراقية عفوية الثغرات



خيار نوري المالكي مثالي لإيران